المبحث السادس

واو الإلصاق

أثار الزمخشري قضية دار حولها جدل كبير بين مؤيد ومعارض ، وذلك فيما أطلق عليه « واو الإلصاق» . وأحسب أن الزمخشري حُمِل عليه الكثير مما لم يقصد إليه ، ذلك أنه أطلق هذا الاسم على الواو التي تتوسط بين جملة الصفة وموصوفها ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ (الكهف:٢٢)،وقوله : ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ (الحجر:٤)، قياسًا على واو الحال التي تثبت في بعض المواضع وتسقط في بعضها ، وكما أن الواو الحالية ليست عاطفة فكذلك الواو المتوسطة بين جملة الصفة والموصوف ليست للعطف ، وإنما هي مزيدة لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف بدليل سقوطها في قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ (الشعراء:٢٠٨) ، وهذا نص كلامه في قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾: « ﴿ وَلَهَا كِتَابٌ ﴾ جملة واقعة صفة لقرية،والقياس لا يتوسط الواو بينهما كما في قوله تعالى ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ ، وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف كما يقال في الحال : جاءني زيد عليه ثوب وجاءني وعليه ثوب» [1] .

فالواو ليست للعطف ، وإنما هي مزيدة بغرض التأكيد ، وذلك ترجيح لمذهب الكوفيين في القول بزيادة الواو ، وهو ما أوضحه صاحب الكشف بقوله: « قوله (وإنما توسطت الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف) ، هذا المعنى كرره في هذا الكتاب ، فلا سهو كما اعتذر (صاحب المفتاح) ،

---

(١) الكشاف ٣٨٧/٢ .

رحمهما الله ، وإذًا ثبت إقحام الواو كما عليه الكوفيون ، والقياس لا يدفعه لثبوته في الحال ، وفي ما أضمر بعده الجار ، وفي نحو بعت الشاة شاة ودرهمًا وكم وكم)[1] .

وهذا بخلاف الواو الواقعة بين الصفات فهي للعطف ، ولكنها بما فيها من معنى المغايرة تدل على استقلال كل صفة عن الأخرى ، مما يدل على كمالها في موصوفها،ونص كلام الزمخشري في قوله تعالى:﴿ ٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْمُنفِقِينَ وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ ﴾ (آل عمران:١٧) : «والواو المتوسطة بين الصفات للدلالة على كمالهم في كل واحدة كما مر»[2]، وهو يعني بـ(ما مر) قوله في عطف ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ على ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ : «ووسط العاطف على معنى أنهم الجامعون بين تلك الصفات وهذه»[3]، وهو صريح في أن الواو عاطفة ، والغرض منها الجمع بين الصفات ، فأشار في إحدى الآيتين إلى معنى الجمع في الواو ، وفي الأخرى إلى معنى التغاير الذي يوحي بالاستقلال ويدل على الكمال .

وقد أوضح السيد ذلك بقوله : «وأما فائدة العطف بين الموصولات مع اتحاد الذات فما أشار إليه من الجمع بين تلك الصفات وهذه ، كما في العطف بالواو في سائر الصفات»[4] ، ومن ثَمَّ فإن الطيبي سار في غير الطريق حين صرح في التبيان بأن «الذي هو أرسخ عرقًا في البلاغة أن يسلب عن هذه الواو معنى التغاير لتتجرد للربط كما هي في الجملة الحالية»[5] ، فإن معنى التغاير هو الذي أكسبها نكتة الاستقلال ، ودل على كمال الموصوف في كل صفة ، فإذا سلب منها هذا المعنى أصبحت زيادتها لا تستتبع زيادة في المعنى ، وهو ما تنزه عنه كتاب الله العزيز .

---

(١) الكشف ١١٩٨/١ .
(٢) الكشاف ٤١٧/١ .
(٣) المصدر السابق ١٣٥/١ .
(٤) حاشية السيد على الكشاف ١٣٥/١.
(٥) راجع التبيان ص ٦١ .

وقد تجاوز السعد والشهاب ما حدَّ به الزمخشري «واو الإلصاق» ، التي جعلها خاصة بما يتوسط بين الجمل التي تقع صفة للنكرة وبين موصوفها ، فأطلق على الواو في قوله تعالى ﴿ إِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ ﴾ (الأنفال:٤٩) «واو الإلصاق» . ونسب السعد ذلك إلى الزمخشري وهو منه براء . يقول السعد : «قوله (يجوز أن يكون من صفة المنافقين) والعطف باعتبار تغاير الوصفين ، أي يقول الجامعون بين صفتي النفاق ومرض القلوب ، وجعل الواو لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف» [1] .

فقول الزمخشري (يجوز أن يكون من صفة المنافقين) ، كما فهمه السعد على معنى أنهم الجامعون بين الصفتين والواو عاطفة ، هو على مذهب الزمخشري من عطف الصفات وليس من تأكيد لصوق الصفة بالموصوف ، لأن الواو الداخلة بين الصفة والموصوف ليست عاطفة ولا هي مما تفيد المغايرة ، بل هي تؤكد اتحاد الصفة بموصوفها .

والشهاب الذي جزم بأن الواو المؤكدة للصوق الصفة بالموصوف ليست عاطفة كما هو صريح كلامه : «وقوله لتأكيد لصوق الصفة كالواو الحالية والاعتراضية لا للعطف ، حتى يقال بعطف الصفة على موصوفها» [2] ـ سها عن ذلك ، فقال في الآية السابقة : «قيل يجوز أن يكون صفة المنافقين ، وتوسطت الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ، لأن هذه صفة للمنافقين لا تنفك عنهم ، قال تعالى ﴿ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ ﴾ ، أو تكون الواو الداخلة بين المفسر والمفسر ، نحو : أعجبني زيد وكرمه ، وقيل في الرد عليه : العطف باعتبار تغاير الوصفين ، أي يقول الجامعون بين صفتي النفاق ومرض القلوب ، وجعل الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ، أو من قبيل : أعجبني زيد وكرمه وهم . (قلت) : جعله وهمًا تحامل منه ، فإنه لا مانع منه صناعة ولا معنى» [3] .

---

(١) حاشية السعد ٤٧٣/٢ .
(٢) حاشية الشهاب ٨٩/٦ .
(٣) المصدر السابق ٢٨٢/٤ .

فجعله هنا الواو لتأكيد اللصوق ، مع كونها عاطفة جامعة بين الوصفين ، تناقض مع تصريحه السابق بأن واو الإلصاق ليست للعطف .

وقد أحسن صاحب الكشف فهمَ مُراد جار الله كما لم يفهمه سواه ، حين قال : «وقوله ﴿ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ ﴾ ، يجوز أن يكون من صفة المنافقين ، يعني الجامعين بين النفاق ومرض القلوب سواء جعل (عطفًا تفسيريًا) أو فسر مرض القلوب بالإحسن والعداوات والشك ، مما هو غير النفاق ، وليس من إقحام الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف في شيء البتة»[1] .

وقبل أن أبدي الرأي في حقيقة الواو التي جعلها الزمخشري لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف في قوله ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ ، أجدني مضطراً لعرض الآراء فيها حتى أستطيع الحكم بأي هذه الآراء يتكشف سر الواو وأيها أدل على بلاغتها وهي :

أولاً : أن الواو للعطف ، وقد جاءت على الأصل ، وتركها في الوصفين الأوليين من باب الحذف استغناءً بذكرها في الموضع الثالث ، وهذا رأي أبي علي الفارسي في كتابه (الإغفال) ، وتابعه ابن جني في (سر الصناعة) ، وقد استشهد لذلك بآيات عديدة سقط فيها حرف العطف وهو مراد . يقول أبو علي بعد أن قسم الجمل الموصولة بغير عاطف إلى أربعة أقسام ، الأول جملة الصفة ، والثاني جملة الحال ، والثالث جملة التفسير : «أما الرابع ؛ أن لا يكون اتصالها على هذه الأوجه الثلاثة ، ولكن يكون في الجملة الثانية ذكر مما في الأول أو ممن في الأول ، فإن هذا يتصل بما قبله على ضربين :

أحدهما : أن تتبع الثانية الأولى بحرف عطف كما تتبع الأجنبية إياها بحرف عطف ، وذلك نحو : زيد أبوك وأخوه عمرو ، وهو زيد وأبوه منطلق ، فهذا قد أنزل منزلة الأجنبية من الأول في أنه لما أريد اتصال الجملة الثانية عطفت بالواو ، كما تعطف الأجنبية بها إذا أردت ذلك فيها ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا

---

(١) كشف الكشاف ٩٢٢/١ .

﴿ قَبْلَ ذَٰلِكَ مُتْرَفِينَ ﴿٤٥﴾ وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَى الْحِنثِ الْعَظِيمِ ﴾ (الواقعة:٤٥، ٤٦)، وهذا كثير .

والآخر : أن تتبع الثانية الأولى بغير حرف عطف ، لقوله ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَٰلِكَ مُحْسِنِينَ ﴿١٦﴾ كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴾ (الذاريات:١٦، ١٧) ، وفي الأخرى ﴿ وَكَانُوا يُصِرُّونَ ﴾ بالواو ، وقال : ﴿ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴿٢﴾ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ ﴾ (آل عمران:٢، ٣) ، وقال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا تَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴾ (آل عمران:٥) ، ثم قال : ﴿ هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ ﴾ (آل عمران:٦) ، وقال : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ ۖ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ (الكهف:٢٢) » [1].

وقد رد أبو علي القول بأن الجملة حالية والواو واو الحال ، كما رفض أن تكون الجملة صفة ، وقد تابعه على ذلك ابن جني فقال : « فإن قلت فاجعل ﴿ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ مبتدأ وخبرًا، واجعل الجملة المنعقدة منها وصفًا لـ﴿ ثَلَاثَةٌ ﴾ كما تقولون : هؤلاء ثلاثة غلامهم أبوهم ، فذلك عندنا في هذا الموضع غير شائع ولا مختار ، وإن كان في غير هذا الموضع جائزًا ، والذي منع من إجازته وضعفها أن الجملة التي في آخر الكلام فيها واو العطف ، وهو قوله : ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ ، فلما ظهرت الواو في آخر الكلام فكذلك هي ـ والله أعلم ـ مرادة في أوله لتتجانس الجمل في أحوالها ، والمراد بها ، فكأنه ـ والله أعلم ـ : سيقولون ثلاثة ورابعهم كلبهم ، ويقولون خمسة وسادسهم كلبهم رجما بالغيب ، ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم . إلا أن الواو حُذفت من الجملتين المتقدمتين لأن الذي فيها من الضمير يعقدها بما قبلها ، لا عقد الوصف ولا عقد الحال لما ذكرنا ، ولكن عقد الإتباع ، لا سيما وقد

---

(١) الإغفال ص ٣٦٦ ، ٣٦٧ .

ظهرت الواو في الجملة الثالثة ، فدل على أنها مرادة في الجملتين المتقدمتين »[1] .

هذا رأي ابن جني وهو ـ كما لا يخفى ـ تابع فيه لأبي علي ، ولكن الشهاب حين دافع عن رأي الزمخشري وردَّ اتهام أبي حيان ، نقل عن صاحب الدر المصون أن ابن جني يقول بزيادة الواو في الصفة للإلصاق . يقول الشهاب : « قال أبو حيان رحمه الله تعالى إنه (الزمخشري) لم يسبقه إليه أحد من النحويين ، حتى جعله السكاكي سهوًا منه وليس كما قال ، فإنه كما في الدر المصون سبقه إليه ابن جني وناهيك به من مقتدى »[2] .

ولعله رأى آخر لابن جني في كتاب آخر لم أقف عليه .

وعلى نهج أبي علي سار التبريزي في شرح بيت الحماسة :

وَأَكْثَرَ مِنَّا يَافِعًا يَبْتَغِي العُلا يُضَارِبُ قِرْنًا دَارِعًا وَهوَ حَاسِرُ

يقول التبريزي : « ويضارب ويبتغي جميعًا صفتان لقوله يافعًا ، وعلى هذا قد حذف حرف العطف من (يضارب) لأن الجمل حقها إذا وصف بها النكرات أن ينسق بعضها على بعض بحرف العطف »[3] .

ثانيًا : يرى أبو حيان أن « الواو في (وثامنهم) للعطف على الجملة السابقة ، أي يقولون هم سبعة وثامنهم كلبهم ، فأخبروا أولاً بسبعة رجال جزمًا ، ثم أخبروا إخبارًا ثانيًا أن ثامنهم كلبهم »[4] . وهو يلتقي مع أبي علي في كون الواو عاطفة ، ولكنه لا يقول بإسقاط العاطف من الجملتين المتقدمتين ، بل يكون كل من (رابعهم) (وسادسهم) صفة لما قبله ، وفي كلامه إلماح إلى أن سر العطف هو الدلالة على أن المعطوف عليه مجزوم به ، وليس فيه شك كما في الجملتين المتقدمتين ، ولذلك عطف عليه خبر آخر .

---

(١) سر الصناعة ص ٢٣٧ ، ٢٣٨ .

(٢) حاشية الشهاب ٥/٢٨٣ .

(٣) شرح الحماسة ٢/٧٦ .

(٤) راجع البحر ٦/١١٤ .

ثالثًا : أنها الواو المتوسطة بين الصفة والموصوف لتأكيد اللصوق ، وهو رأي الزمخشري الذي صرح به : «فإن قلت : فما هذه الواو الداخلة على الجملة الثالثة ؟ (يقصد وثامنهم كلبهم) ، ولم دخلت عليها دون الأوليين ؟ قلت : هي الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة ، كما تدخل على الواقعة حالاً عن المعرفة في نحو قولك : جاءني رجل ومعه آخر ، ومررت بزيد وفي يده سيف. ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾»[1].

رابعًا : أنها واو الحال، وهو ما رجَّحه السكاكي في قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ ، وجعل رأي الزمخشري سهوًا ، مما جعل السيد الشريف بعد أن قرر ما قاله السكاكي ينتصر للزمخشري . يقول السيد : «وتقرير الجواب أن تلك الجملة حال من (قرية) لا وصفٌ لها ، وإنما جاز الحال عن النكرة بلا تقديم الحال عليها ، لأنها بسبب وقوعها في سياق النفي في حكم الموصوفة ، إذ المعنى قرية من القرى ، وحمل قوله ﴿ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ على الوصف بجعل الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف على ما في الكشاف ليس بشيء ، إذ لم يثبت واو بهذا المعنى ، واعتذر المصنف لصاحب الكشاف بأنه سهو منه . ثم يمضي إلى القول : «وقد يقال : تكرر في الكشاف الحمل على الوصف مع بسط وتفصيل ، فالحكم بكونه سهوًا سهو ، ثم الظاهر أن قوله تعالى ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ صفة ﴿ سَبْعَةٌ ﴾ كما يشهد به أخواه أعني (ثلاثة رابعهم كلبهم ـ خمسة سادسهم كلبهم ـ وأيضًا ليس ﴿ سَبْعَةٌ ﴾ في حكم الموصوفة حتى يصح الحمل على الحال اتفاقًا ، ولا شك أن معنى الجمع يناسب معنى اللصوق وباب المجاز مفتوح ، فلتحمل هذه الواو عليه تأكيدًا للصوق الصفة بالموصوف ، فيكون هذا أيضًا فرعًا للعاطفة كالتي بمعنى (مع) والحالية والاعتراضية»[2].

خامسًا : أنها واو الثمانية . قال ابن هشام : «وذكرها جماعة من الأدباء كالحريري ، ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه ، ومن المفسرين كالثعلبي ،

---

(١) الكشاف ٤٧٨/٢ .

(٢) المصباح ٣٧٢/١، ٣٧٣ .

وزعموا أن العرب إذا عدوا قالوا ستة سبعة وثمانية إيذانًا بأن السبعة عدد تام وأن ما بعدها عدد مستأنف ، واستدلوا على ذلك بآيات إحداها ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ إلى قوله سبحانه ﴿ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾»[1].

وهل واو الثمانية هذه في الأصل عاطفة أو زائدة ؟ .. رأيان :

نقل الجمل أحدهما عن العلامة الكافيجي وهو قوله : «هي في التحقيق واو العطف ، لكن لما اختص استعمالها بمحل مخصوص وتضمنت أمرًا غريبًا ، واعتبارًا لطيفًا ناسب أن تسمى باسم غير جنسها ، فسميت بواو الثمانية لمناسبة بينها وبين سبعة . وذلك لأن السبعة عندهم عقد تام كعقود العشرات لاشتمالها على أكثر مراتب أصول الأعداد ، فإن الثمانية عقد مستأنف فكان بينهما اتصال من وجه وانفصال من وجه ، وهذا هو المقتضى للعطف . وهذا المعنى ليس موجودًا بين السبعة والستة»[2] .

وهذا التحليل يميل إلى جعل الوصل للتوسط بين الكمالين كما هو واضح ، والرأي الثاني أن واو الثمانية مزيدة لفائدة ، وهو ما أشار إليه الإربلي بعد أن جعل الواو المزيدة نوعين : نوع تكون زيادتها لإفادة معنى ، والثاني لا يفيد بزيادته شيئًا ، وجعل واو الثمانية من الزائد المفيد . يقول : «وكالواو التي يسميها كثير من النحاة واو الثمانية ، وأرادوا بها أنها تقع في الكلمة الثامنة من الصفات المسرودة لتدل على أن المعبر عنه بها ثامن أو عدده ثمانية»[3] .

سادسًا : للسهيلي رأي طريف ذكره في «الروض الأنف» يقول فيه : «والذي يليق بهذا الموضع أن نعلم أن هذه الواو تدل على تصديق القائلين ، لأنها عاطفة على كلام مضمر وتقديره (نعم وثامنهم كلبهم) ، وذلك أن قائلاً لو قال إن زيدًا شاعر ، فقلت له (وفقيه) كنت قد صدقته ، كأنك قلت : نعم هو كذلك وفقيه أيضًا . وفي الحديث سئل رسول الله ﷺ : (أيتوضأ بما أفضلت

---

(١) المغني ٢/٣٥ .

(٢) الفتوحات الإلهية ٣/١٧ ، وإلى ذلك ذهب المالقي (رصف المباني) ص ٤٢٦ .

(٣) جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ص ٨٠ ، ٨١ .

الحمر؟ فقال : وبما أفضلت السباع) ، يريد : نعم وبما أفضلت السباع ، أخرجه الدارقطني . وفي التنزيل : ﴿ وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ قَالَ وَمَن كَفَرَ ﴾ (البقرة:١٢٦) هو من هذا الباب ، فكذلك ما أخبر به عنهم من قولهم ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ ﴾ فقال سبحانه : ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ ، وليس كذلك سادسهم كلبهم ورابعهم كلبهم ، لأنه في موضع النعت لما قبله ، فهو داخل تحت قولهم مع قوله سبحانه ﴿ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ ﴾ ولم يقل ذلك في آخر القصة » [1] .

سابعًا : وهو في نظري أبعد الآراء وأضعفها ، بل ومثله يجب أن لا يقال في كتاب الله ؛ أن الواو زائدة لغير فائدة ، وهو ما نقله الجمل عن الكرخي حيث قال : « قوله (بزيادة الواو) أي من غير ملاحظة معنى التوكيد على رأي الأخفش والكوفيين ، لأن وجودها في الكلام كالعدم في عدم إفادة أصل معناها » [2] .

هذا ما استطعت حصره من الآراء التي ذكرت في هذه الواو منها ما يستحق المناقشة ، ومنها المتهافت الذي لا يستحق الوقوف عنده ، مثل القول بالزيادة غير المفيدة ، والقول بأنها واو الثمانية الذي وهنه ابن المنير بقوله : « فإن ذلك أمر لا يستقر لمثبته قدم » [3] .

ويمكن بلورة هذه الآراء وتصنيف الواو معها إلى أنواع ثلاثة : واو العطف ، وواو الحال ، والواو الزائدة . ولا تخرج الآراء السابقة عن هذه الأنواع ، وإن اختلفت في كيفية تعليلها ، والفائدة منها .

وأول ما يستحق المناقشة من هذه الآراء ما ذكره أبو علي الفارسي من القول بالاستغناء عن العاطف من الجملتين المتقدمتين ، اكتفاءً بذكره في الجملة الأخيرة ، فهو رغم اجتهاده في حشد الأدلة من القرآن الكريم على صحة دعواه فإنه لا يروق لي لأنه لا يبرز نكتة العطف ، ويجعل إبراز العاطف وإسقاطه

---

(١) الروض الأنف ١/١٩٣ .

(٢) الفتوحات الإلهية ٣/١٦ .

(٣) الإنصاف ٢/٤٧٨ .

سواء ، فلا يكون لذكر الواو في الجملة الأخيرة غرض ، وهو مما يقصر كثيراً عن تلمس أسرار النظم الكريم ، وما ذكره من الأدلة التي استشهد بها لترك العاطف مواضع مختلفة في سياقات مختلفة ، والمقارنات بين ما ذكر فيه العاطف وما ترك ليست دقيقة ، وبينها فوارق لا يعدم المتأمل وسيلة إليها ، وعلى سبيل المثال المقارنة بين قوله تعالى ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَٰلِكَ مُتْرَفِينَ ۝ وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَى الْحِنثِ الْعَظِيمِ ﴾ (الواقعة:٤٥،٤٦) وبين قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَٰلِكَ مُحْسِنِينَ ۝ كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴾ (الذاريات:١٦،١٧)، فالمثال الأول اختلف فيه معنى المعطوف عن المعطوف عليه ، والغرض إلى تعديد جرائمهم وجعل الترف جريمة مستقلة ، والإصرار على الحنث جريمة أخرى ، وهما جد متباينين . أما المثال الثاني فإن قوله ﴿ كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ ﴾ إلى آخر الآيات تفسير للإحسان وليس شيئًا غيره ، فترك العاطف للاتحاد على سبيل كمال الاتصال .

هذا من جانب . ومن جانب آخر فإن ترك العطف في موضع اكتفاءً بما يذكر في موضع آخر يجب أن يكون على عكس ما في الآية ، إذ القاعدة أن يترك العطف في الثاني استغناء بما ذكره في الأول ، وإلا كان ذلك ضربًا من الإلغاز والتعمية .

ورأي الزمخشري : أيضًا مما لا أستريح إليه ، لا لأنه يقول بعطف الصفة على الموصوف ، وهو غير مستقيم لاتحاد الصفة والموصوف ذاتًا وحكمًا وتأكيدًا للصوق يقتضي الاثنينية ، كما قال صاحب الفرائد ، فإن الزمخشري لا يرد عليه ذلك ، لأنه لا يقول إن الواو عاطفة كما قررناه وإنما يراها زائدة لمعنى وهو التأكيد ، ولكن لأن تأكيد لصوق الصفة بموصوفها لا يؤدي إلى ما يهدف إليه الزمخشري من « أن هذه الواو هي التي آذنت بأن الذين قالوا سبعة وثامنهم كلبهم قالوه عن ثبات علم وطمأنينة نفس ولم يرجموا بالظن كما رجم غيرهم » [1] .

---

(١) الكشاف ٢/٤٧٩ .

بل غاية الأمر أنه أكد الاتحاد بين العددين ، أي بين كون الرجال سبعة وكون الكلب ثامنًا لهم ، وهذا يصلح تأكيدًا لو كان الأمر اتفاقًا على السبعة وخلافًا في الثامن ، هذا فضلاً عن سلب الواو أهم معانيها ، وهو المغايرة ، لأن تأكيد الصفة للموصوف ذاهب إلى غاية الاتحاد بينهما ، ثم إن القول بزيادة الواو مع إمكان جعلها عاطفة ترك للأصل بلا ضرورة .

واستشهاد الزمخشري بقول ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ (حين وقعت الواو انقطعت العدة) لا يؤازره ، لأن انقطاع العدة بالواو ليس جزما بأن الرأي الأخير هو الحق ، وإنما يمكن فهمه على أن الخلاف انتهى إلى هذا الحد ، وليس هناك من ادعى أنهم أكثر من ذلك ، وإذا كان الرأي الأخير أصدق الآراء فليكن علم ابن عباس ذلك من الصادق المصدوق ﷺ كما ذهب إلى ذلك الألوسي[1]، أو يكون قد فهمه من خاصية أخرى في الأسلوب ، حيث أتبع القولين الأولين قوله ﴿ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ ﴾ دون الثالث ، ولو كان الثالث موضع شك وتردد لما كان هناك داع للفصل بين المتعاطفات . أما رأي السهيلي بأن الواو عاطفة على محذوف ، على أنه من أسلوب التلقين ، ويكون قوله ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ من كلام الله تعالى تصديقًا لهذا القول ـ فإنه منقوض بقوله تعالى بعد ذلك ﴿ قُل رَّبِّيٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ ، ذلك أن العرب الذين خوطبوا بالقرآن أعرف الناس بأساليب القول في لغتهم ، ولو فهموا ذلك من العطف لما كان العلم به قليلاً ، ولما كان معنى لقول ابن عباس : وأنا من القليل .

يتبقى بعد ذلك القول بأنها عاطفة وقوله : « رابعهم ـ سادسهم » وصفان لثلاثة وخمسة ، وهو ما أميل إليه ، لأنه يبرز سر العطف ويحس معه وقع الواو في الجملة الأخيرة . وقبل أن أوضح وجهة نظري يهمني الإجابة على سؤال لم يحاول أحد أن يسأله ، وأرى في الإجابة عليه مفتاحًا للوصول إلى رأي ، وهو : ما السر في الإتيان بالوصف أصلاً ؟ أليس الخلاف في عدد الفتية أصحاب

---

(١) روح المعاني ١٥/٢٤٣ .

الكهف ، فما الداعي إلى ضم الكلب معهم في عدتهم ؟ ذلك هو السؤال الذي راودني ، وحاولت أن أجد له إجابة فيما كتب القوم ، فلم يسعفني ما قرأت .

ولكنني أجد في نفسي غمغمة أحسب أن إظهارها ليس جرأة على كتاب الله بقدر ما هو محاولة للتعرف على خطئها أو صوابها بإبداء الرأي فيها .

وأمهد لذلك بأن السين في قوله تعالى ﴿ سَيَقُولُونَ ﴾ لا تعني أن يقع القول بعد نزول القرآن في عصر النبي عليه السلام ، وإنما الاستقبال وقع في إطار الحكاية عن القصة وبعد قوله تعالى : ﴿ إِذْ يَتَنَٰزَعُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ فَقَالُوا۟ ٱبْنُوا۟ عَلَيْهِم بُنْيَٰنًا ۖ رَّبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ ۚ قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُوا۟ عَلَىٰٓ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا ﴾ (الكهف: ٢١) .

فقد بدأ التنازع بين من عاصروا أحداث القصة نفسها وهم لم يستطيعوا رؤيتهم جميعًا ولا حصر عددهم ، وكل ما لديهم من معرفة عنهم هو أقاصيص مضى عليها أكثر من ثلاثمائة عام ، حتى أصبحت أخبارهم أشبه بالأساطير ، هذا حال من عاصروهم فما بال من سيأتي بعدهم ؟ لا شك أن الاختلاف في أمرهم سوف يشتد كلما امتد الزمن وتناسى الناس أخبارهم ، وفي قوله تعالى ﴿ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ ﴾ نفي أن يكون قد نزل بشأن عددهم شيء في كتاب منزل ، إذن فالآية إخبار عن اختلاف في عددهم سيقع بعد أن أسدل الستار على آخر أحداثهم ، التي انتهت باتخاذ مسجد عليهم يُذكّر الأجيال القادمة بهم . فحصر القائلين فيمن سألوا الرسول عليه السلام ونسبة الأقوال إلى فرق عاصرت النبي تحكُّم لا داعي له .

ونحن لا ننكر أن الرسول سئل عنهم ، وربما عن عددهم أيضًا ، وما ذلك إلا دليل على وجود الاختلاف بينهم الذي أخبر الله تعالى أنه سيقع .

أصل بذلك إلى أن الغرض من الوصف بقوله ﴿ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ يشير إلى أن هناك خلافًا في الرأي بين جماعة يقولون هم أربعة فيرد عليهم فريق بأنهم ثلاثة رابعهم الكلب ، وإلا لما كان هناك داع لإدخال الكلب في عددهم ، وبالتالي يكون هناك من ادعى أنهم ستة ، ويخالفهم فريق آخر يزعم أنهم

ليسوا ستة رجال بل هم خمسة سادسهم كلبهم ، فالتنازع في قوله ﴿ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ بين فريقين يدَّعي أحدهما أنهم أربعة رجال ، والآخر أنهم ثلاثة رابعهم الكلب ، وفي قوله ﴿ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ بين فريقين آخرين يدَّعي أحدهما أنهم ستة رجال ، والآخر أنهم خمسة رجال سادسهم الكلب ، ثم جاء قوله تعالى ﴿ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ بإثبات الواو كدليل على أنه رأي فريق يستند إلى علم ويقين في الإخبار عن أمرهم بما علم ، وليس برد قول قائل إنهم ثمانية رجال ، كما كان في الجملتين السابقتين ، فأشعرت الواو بأنهم الفريق الأدنى إلى الصواب الذي يجزم برأيه ، ولا يجادل به ، فليست الواو فيه مزيدة بين الصفة والموصوف ، وإنما هي عاطفة لجملة على جملة إيماءً إلى أنهم أخبروا بعدد الرجال جزمًا ، ثم عطفوا عليه خبرًا آخر على سبيل اليقين أيضًا، وهو ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ ، فكأن الواو حين فصلت بينهم وبين كلبهم دلت على التميز والوضوح وعدم الالتباس في عددهم ، وهذا ما يوحي به قول أبى حيان (فأخبروا أولاً بسبعة رجال جزمًا ثم أخبروا إخبارًا ثانيًا أن ثامنهم كلبهم) . ولعل ما يسند زعمنا أن المذكور من عدد الفتية والذي وقع فيه الخلاف : ثلاثة ـ خمسة ـ سبعة ـ فلماذا كانت هذه الأعداد وترًا ، ولم لا يكون الخلاف في شفع هذه الأعداد أيضًا ؟ ألذلك سبب منقول أو معقول ؟ لم أجد أحدًا علل ذلك ، لكن ـ على ما أزعمه ـ يكون الخلاف قد استوعب الأعداد من الثلاثة إلى السبعة بلا تفاوت ، حيث لم تظهر علة لقصر الخلاف في الوتر من الأعداد ، وهو ما يلوح بالغرض من كثرة الاختلاف في حقيقة أمرهم ، ولعل ذلك أيضًا أقرب إلى قول ابن عباس (حين دخلت الواو انقطعت العدة) ، فكأنه يريد أن الاختلاف وقع في الأعداد بدءًا من الثلاثة إلى آخر المذكور من الأعداد .

أما الواو في قوله تعالى ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ فقد انحصرت بين الحالية والزائدة ، الأول رأي صاحب المفتاح وكثيرين غيره ، وأما القول بالزيادة فقد تشعبت فيه الآراء ، لأن هناك من يرى أنها زيادة

لا تفيد ، وهو الذي يفهم من إطلاق لفظ الزيادة ، وقد ذكره السمين ، وشكك في قبوله . يقول الجمل نقلاً عن السمين : «الوجه الثاني أن الواو مزيدة ، وهذا يتقوى بقراءة ابن أبي عيلة (إلا لها) بإسقاطها ، والزيادة ليست بالسهلة»[1].

فقول السمين «والزيادة ليست بالسهلة» إشعار بعدم ارتياحه إلى هذا القول ، وهو ما نؤيده فيه . أما الزمخشري ـ كما أوضحنا ـ فإنه يرى أن الواو مزيدة لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف .

وإذا كان الجميع قد اتفقوا على صحة دخول الواو في هذا الموضع وعدم دخولها فإن الذي يعنيني هنا ليس كون الجملة حالاً أو وصفًا ، وإنما يعنيني ما تُشعر به الواو ، ولم جاءت هنا وتُركت في قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ (الشعراء:٢٠٨) ؟ وقد علل ذلك العلامة أبو السعود بقوله : «وأما توسيط الواو بينهما وإن كان القياس عدمه فللإيذان بكمال الالتصاق بينهما ، من حيث إن الواو شأنها الجمع والربط ، فإن ما نحن فيه من الصفة أقوى لصوقًا بالموصوف منها به في قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ ، فإن امتناع انفكاك الإهلاك عن الأجل المقدر عقلي ، وعن الإنذار عادي جرى عليه السنة الإلهية)[2] .

وهذا كما ترى إغراق وإبعاد ، وخير ما أراه مفصحًا عن سر الواو هنا ما ذكره الطوفي بعد أن قرر صحة جواز إثبات الواو وحذفها نقلاً عن ابن الأثير ، الذي وضع لذلك قاعدة حاصلها أن كل اسم نكرة جاء خبره جملة بعد (إلا) جاز إثبات الواو فيه وحذفها ، ثم قال الطوفي : «وأنا أتكلم في وجه اختصاص آية (الحجر) بالواو وسقوطها في (الشعراء) ، فأقول : لما كان الكتاب المعلوم لإهلاك القرية متقدمًا سابقًا على وجودها ، إذ المراد به إما الأجل المعلوم أو تعلق علم الله تعالى بإهلاكهم ، وكلاهما متقدم ، والرسول

---

(١) الفتوحات الإلهية ٢/٥٣٨ .

(٢) إرشاد العقل السليم ٥/٦٥ ، ٦٦ .

المنذر لها وجوده مقارن لا سابق ، ناسب ذلك اقتران الواو بالآية الأولى تنبيهًا على سبق الكتاب بإهلاكهم ، وسقوطها من الثانية تنبيهًا على مقارنة الرسول لهم» [1] .

وهذا هو نفس ما نقله الألوسي عن منذر بن سعيد «أن هذه الواو هي التي تعطي أن الحالة التي بعدها في اللفظ هي في الزمن قبل الحالة التي قبل الواو» [2] .

ويلاحظ أن الطوفي ، تبعًا لابن الأثير ، يقصر جواز إثبات الواو وحذفها فيما وقع بعد (إلا) مما كان خبرا عن النكرة أو في حكم الخبر ، كالصفة في قوله تعالى ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ ﴾ ، وذلك راجع إلى قول الفراء «وقوله : ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ ، لو لم يكن فيه الواو كان صوابا ، كما قال في موضع آخر : ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ ، وهو كما تقول في الكلام : ما رأيت أحدًا إلا وعليه ثياب ، وإن شئت إلا عليه ثياب . وكذلك كل اسم نكرة جاء خبره بعد إلا» [3] .

أما الزمخشري فإنه لا يقصر هذه الواو على هذا الموضع بدليل القول به في آية الكهف ، بل ذهب أبو البقاء إلى القول به في قوله تعالى ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ (البقرة:٢١٦) ، حيث قال : «قوله تعالى ﴿ وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ الجملة في موضع الحال وقيل في موضع الصفة» [4] .

وقد ضعفه أبو حيان «لأن الواو في النعوت إنما تكون للعطف في نحو مررت برجل عالم وكريم ، وهنا لم يتقدم ما يعطف عليه ، ودعوى زيادة الواو بعيدة ، فلا يجوز أن تقع الجملة صفة» [5] .

---

(١) الإكسير في علم التفسير ص ١٩٧ .
(٢) تفسير روح المعاني ١٠/١٤ .
(٣) معاني القرآن ٨٣/٢ .
(٤) إملاء ما منَّ به الرحمن ٤١٦/١ .
(٥) البحر المحيط ١٤٤/٢ .

واو الإلصاق في غير الصفات :

قال الهروي في كتابه (الأزهية) :

« وتكون (الواو) بمعنى الباء ، كقولك (متى أنت وبلادك) ، والمعنى (متى عهدك ببلادك)، وكقولهم (بعت الشاء شاة ودرهم) ، والمعنى (شاة بدرهم) ، إلا أنك لما عطفته على المرفوع ارتفع بالعطف عليه » [1] .

من هذا النص يبدو أن الواو تحل محل الباء في بعض الأساليب ، وتفيد ما تفيده الباء من معنى الإلصاق . وهذا يدل ـ كما قال صاحب الكشف ـ « على أن الاستعارة شائعة في الواو نوعية بل جنسية ، فلا يعتبر النقل الخصوصي به » [2].

ومن ثَمَّ قال به الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا۟ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا ﴾ (التوبة:١٠٢) ، حيث ذكر في الواو وجهين: الأول : يذهب إلى معنى التسوية ، والثاني : إلى أنها بمعنى الباء المفيدة للإلصاق . يقول الزمخشري : « فإن قلت : قد جعل كل واحد منهما مخلوطا فما المخلوط به ؟ قلت : كل واحد منهما مخلوط ومخلوط به ، لأن المعنى خلط كل واحد منهما بالآخر ، كقولك : (خلطت الماء واللبن) تريد (خلطت كل واحد منهما بصاحبه) ، وفيه ما ليس في قولك : (خلطت الماء باللبن) ، لأنك جعلت الماء مخلوطًا واللبن مخلوطًا به ، وإذا قلته بالواو جعلت الماء واللبن مخلوطين ومخلوطًا بهما ، كأنك قلت : (خلطت الماء باللبن ، واللبن بالماء) ، ويجوز أن يكون من قولهم (بعت الشاة شاة ودرهما) ، بمعنى (شاة بدرهم) » [3] .

---

(١) الأزهية في علم الحروف ص ٢٤١ ، ٢٤٢ .

(٢) الكشف ١١٩٨/١ .

(٣) الكشاف ٢١٢/٢ .

ويلاحظ في كلام الزمخشري أن الوجه الأول هو الأقرب في نظره إلى بلاغة العطف بدليل البدء به ، وأن الثاني تابع فيه سيبويه ، وكأنه يرى عدم وفائه ببلاغة الأسلوب ، وهو ما نقول به . ذلك أن المقصود من العمل الصالح هنا ـ كما هو رأي جمهور المفسرين ـ اعتراف الثلاثة الذين خُلفوا بذنوبهم ، وعدم الاعتذار عن التخلف بالأكاذيب كما فعل غيرهم من المنافقين ، فلو قيل إنهم خلطوا هذا العمل الصالح بالسيئ الذي هو ترك الجهاد لتبادر إلى الذهن أن عملهم الصالح لا يتساوى مع عملهم السيئ ، وكأن الأصل في سلوكهم هو سيئ العمل ، وهو رغم أن فيه تعظيمًا لأمر التخلف عن الجهاد فإن السياق لا يساعده ، لأن المقام في تعظيم شأن توبة هؤلاء في مقابل قسيمهم السابق من المنافقين الذين مردوا على النفاق ، والذين أخبر الله أنه سيعذبهم مرتين ، فكانت توبة هؤلاء ومعاناتهم بعد أن صدقوا القول ، وتعرضهم لمقاطعة المسلمين حتى ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم ، كان ذلك دليلاً على حسن إيمانهم . فالتسوية تُشعر بعظم هذه التوبة ، وفي الوقت نفسه تُشعر بخطورة التخلف عن الجهاد الذي حاول الثلاثة التكفير عنه ، وتعرضوا لمقاطعة لم تحدث في تاريخ المسلمين ، رغم جهادهم السابق ، ومع ذلك كله فعملهم الصالح تساوى مع عملهم السيئ الذي ينتظرون معه توبة الله عليهم ﴿ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ﴾ .

هذا معنى التسوية الذي أشعرت به الواو ، إلى جانب تكثير المعنى بتقليل اللفظ ، كما أوضحه الزمخشري ، حيث أفادت أن هناك خلطين : خلط عمل صالح بآخر سيئ ، وآخر سيئ بعمل صالح ، وهو يوحي بالطبيعة الإنسانية التي لا تستطيع أن تتجنب الأخطاء كما هو قول الرسول عليه السلام (كل بني آدم خطاء) ، فهي دعوة إلى تجديد التوبة كلما بدر من الإنسان خطأ ، حتى لا يتعرض لعقاب الله كما فعل من استمروا على النفاق .

ولعل تفسير صاحب المفتاح أكثر إيحاء بهذا المعنى ، حيث جعل المخلوط في المعطوف مقابلاً للمخلوط في المعطوف عليه . يقول السعد مفرقًا بين

تقدير الزمخشري وتقدير السكاكي : «وتقدير صاحب المفتاح قريب من هذا ، حيث جعل التقدير : خلطوا عملاً صالحًا بسيئ ، وآخر سيئًا بصالح ، إلا أنه جعل الصالح والسيئ في أحد الخلطين غيرهما في الآخر ، حيث قال : أي تارة أطاعوا وأحبطوا الطاعة بكبيرة ، وأخرى عصوا وتداركوا المعصية بالتوبة . فالمخلوط به على هذا ما يقابل المخلوط ، سواء كان هو المذكور بعد الواو وبالعكس أو لا ، بخلاف تقدير المصنف ، فإنه ذلك المذكور البتة ، حيث لا يجوز عنده (خلطت الماء واللبن) بمعنى (خلطت الماء بغيره) ، سواء كان اللبن أو غيره ، (وخلطت اللبن بغيره) ، سواء كان الماء أو غيره ، ويجوز على تقدير المفتاح»[1] .

أما القول بأن الواو مستعارة لمعنى الباء بحكم أن الواو للجمع والإشراك ، والباء للإلصاق ، والجمع والإلصاق من واد واحد ، كما قال السعد[2] فإنه يظل عاجزًا عن إبراز الغرض في العدول من الإلصاق إلى الجمع إلا إذا قلنا إنهما مترادفان .

وإذا سلمنا بتساويهما في الدلالة على معنى الإلصاق فلماذا كان استخدام الواو استعارة ؟ ولم عدل عن الأصل في تعدي فعل الخلط بالباء إلى الواو إلا إذا كان الغرض هو إبراز المتعاطفين في معرض المساواة ، وهو ما لا يؤديه التعبير بالباء ، وحينئذ يتلاقى الوجهان في الكشف عن سر الواو ، وهو إفادة التسوية ، وسيان بعدئذ أن تكون الواو استعارة أو مستعملة في حقيقتها .

وكما عجزت الباء عن أداء ما أدته الواو ، فأعجز منه أن يقال إن الفعل «خلطوا» ضُمِّن معنى «عملوا» ، كما ذهب ابن المنير[3] ، أو ضُمِّن معنى «جمعوا» ، كما قال الألوسي[4] ، لأن استفادة الجمع من الواو أوقع وأبعد عن التكلف .

(١،٢) حاشية السعد ٢/٥٢٠ .

(٣) الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ٢/٢١٢ .

(٤) روح المعاني ١١/١٣ .

ولا داعي لما قيل إن في الآية احتباكًا ، بمعنى أن الأصل « خلطوا عملاً صالحًا بآخر سيئ وخلطوا آخر سيئًا بعمل صالح » ، وهو ما رده الشهاب معللاً ذلك بأن « اختلاط أحدهما بالآخر مستلزم لاختلاط الآخر به ، وأما خلط أحدهما بالآخر فلا يستلزم خلط الآخر به »[1] .

على أنه لا يفيد أكثر مما فسر به السكاكي واو الجمع ، مما يغني عن تكلف صنعة الاحتباك .

بين التجريد وعطف الصفات :

لقد أباح النحاة عطف بعض الصفات على بعض باعتبار التغاير في مفهومها ، وجرى على ذلك علماء البلاغة ، وأنكروا عطف الصفة على موصوفها ، لأن « الأصل في باب العطف أن لا يعطف الشيء على نفسه ، وإنما يعطف على غيره ، وعلة ذلك أن حروف العطف بمنزلة تكرار العامل ، وتكرار العامل يلزم معه تغاير المعمول »[2] .

ورأينا أن الزمخشري أجاز دخول الواو بين الصفة وموصوفها لا على أنها عاطفة وإنما هي زائدة للتأكيد ، كما في قوله تعالى ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ .

وقد ذهب الدكتور أبو موسى إلى أن الزمخشري يجيز عطف الصفة على موصوفها فقال : « على أننا نرى الزمخشري يجعل هذا التغاير هو سر وقوع هذه الواو بين الصفة وموصوفها في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ ﴾ (البقرة:٥٣) ، يعني الجامع بين كونه كتابًا منزلاً وفرقانًا يفرق بين الحق والباطل ، يعني التوراة ، كقولك رأيت الغيث والليث ، تريد الرجل الجامع بين الجود والجراءة ، ونحوه ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ (الأنبياء:٤٨)، يعني الجامع بين كونه فرقانًا وضياءً وذكرًا . واضح أن الفرقان معطوف على الكتاب ، ولو أنه أسقط الواو لكان

---

(١) حاشية الشهاب ٤/٣٦٠ .

(٢) نتائج الفكر القسم الثاني ص ١٨٩ .

صفــة ، ثم إنه من ناحية المعنى وصف للكتاب ، ولكن معنى التغــاير الذي لا يبرح الواو أوهم أنه شيء آخر ، وذلك ليبرز صفة كونه فرقانًا ، وكأنه بها يستقل عن سابقه . هذا في عطف الصفة على الموصوف» [1] .

والذي أراه أن الزمخشري في الآيتين ذهب إلى أنه من عطف الصفات لأنه نظر إلى معنى الوصف في الكتاب ، فدخلت الواو جامعة بين كونه كتابًا (أي مكتوبًا) وكونه فرقانًا يفرق بين الحق والباطل ، فهو نظير قولك «رأيت الغيث والليث» تريد الرجل الجامع بين الجود والجراءة ، ففي الغيث معنى الوصف بالجود ، وفي الليث الوصف بالجراءة ، هذا ما ينطق به كلام الزمخشري ، وهو ما فهمه أبو حيان وصرح به حيث قال : «﴿ وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ ﴾ هو التوراة بإجماع المفسرين (والفرقان) هو التوراة ، ومعناه أنه آتاه جامعًا بين كونه كتابًا وفرقانًا بين الحق والباطل ، ويكون من عطف الصفات ، لأن الكتاب في الحقيقة معناه : المكتوب ، قاله الزجاج واختاره الزمخشري» [2] ، وهكذا فهم شراح الكشاف . يقول العلوي : «والواو على هذا هي الواو الداخلة بين الصفات للإعلام باستقلال كل منها» [3] ، وهو ما جزم به الدكتور عبد الخالق عضيمة ، حيث قال : «والفرقان من عطف الصفات» [4] .

أما عطف الصفة على الموصوف فلم يجزه البلاغيون. يقول السيد الشريف : «قلت إنما جاز تعاطف الصفات لأنه لم يقصد منها الذات التي هي جهة الاتحاد ، بل المفهومات المتغايرة بخلاف الموصوف والصفة فإن ما به الاتحاد مراد بالأول» [5].

وقد أجاز الشهاب العطف على سبيل التجريد في الآية بعد أن ذكر رأي البيضاوي في جعله من عطف الصفات متابعًا الزمخشري . يقول الشهاب :

---

(١) دلالات التراكيب ص ٢٩٧ .
(٢) البحر المحيط ٢٠٢/١ .
(٣) تحفة الأشراف ٣٦٤/١ .
(٤) دراسات لأسلوب القرآن ٥٣٣/٣ .
(٥) المصباح ٣٦٩/١ .

« قولـه (أي الكتـاب الجـامع ... إلخ) ، يعـني أن المتعاطفـات متحـدة بالـذات متغايرة بتغاير ما تضمنته من الصـفات ، وقـد يعـد مثـل هـذا العطـف تجريـداً نحو: مررت بالرجل الكريم والنسمة المباركة ، ولا بُعد فيه »[1] .

فإن القول بالتجريد ما هو إلا خروج من القول بعطف الصفة على الموصوف ، حيث يجرد من المعطوف عليه مثله ليقع عليه الوصف ، ثم يعطف عليه مبالغة ، وبذلك ينتفي حرج عطف الصفة على الموصوف ، إذ يصبح من عطف موصوف على موصوف بإيهام التغاير ، وهذا ما لم يقل به الزمخشري ، الذي صرح بأن ذلك من عطف الصفات في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ تِلْكَ ءَايَـٰتُ ٱلْقُرْءَانِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾ (النمـل:١) ، حيث قـال : « فإن قلت : ما وجه عطفه (أي الكتاب) على القرآن إذا أريد به القرآن ؟ قلت : كما تعطف إحدى الصفتين على الأخرى في نحو قولك : هذا فعل السخي والجواد والكريم »[2] .

وعليه معظم المفسرين . يقول البغوي : « فإن قيل : لم ذكر الكتاب ثـم قـال ﴿ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ ﴾ وكلاهما واحد ؟ قلنا : قد قيل كل واحد منهما يفيد فائدة أخرى فإن الكتاب ما يُكتب والقرآن ما يُجمع بعضه إلى بعض »[3] ، وبه قال البيضاوي والشهاب والنسفي وأبو السعود[4] ومن جرى على غير ذلك ذهب إلى أنهما اسمان مترادفان ، كما قال القرطبي : « قال أبو إسحاق الزجاج : يكون الفرقان هو الكتاب ، أعيد ذكره باسمين تأكيدًا ، وحكى عن الفراء ومنه قول الشاعر :

فَقَـــدَّدَتِ الأَدِيمَ لِرَاهِشَـــيْهِ وَأَلْفَى قَوْلَـــهَا كَـــذِبًا وَمَيْنَـــا »[5]

---

(١) حاشية الشهاب ٢٥٨/٦ .

(٢) الكشاف ١٣٥/٣ .

(٣) معالم التنزيل ٢/٥ .

(٤) أنوار التنزيل ٢٨١/٥ ، وحاشية الشهاب ٣٢/٧ ، ومدارك التنزيل ٨٨/٣ ، وإرشاد العقل السليم ٦٣/٥ .

(٥) تفسير القرطبي ص ٣٤٠ .

فهو من عطف المترادف ، وهو ما نرفضه ، وسيأتي قريبًا .

أيهما أبلغ : التجريد أم عطف الصفات ؟

القول بالتجريد حكاه الشهاب ، كما ذكرناه في قوله ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً ﴾ وفي قوله تعالى ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ وَأَخَاهُ هَـٰرُونَ بِـَٔايَـٰتِنَا وَسُلْطَـٰنٍ مُّبِينٍ ﴾ يقول : « وإذا أريد بها المعجزات فهو من تعاطف المتحدين في الماصدق ، لتغاير مدلوليهما ، كعطف الصفة على الصفة مع اتحاد الذات ، أو هو من باب قولك : مررت بالرجل والنسمة المباركة ، حيث جرد من نفس الآيات ﴿ وَسُلْطَـٰنٍ مُّبِينٍ ﴾ وعطف عليه مبالغة »[1] .

وهو في هذا النص يصرح بسر العطف ، وهو المبالغة المستفادة من ضرورة التغاير في الظاهر والاتحاد في الواقع ، فكان إيهام التغاير الذي يقتضي التعدد سبب هذه المبالغة . أما عطف الصفات فمراعى فيه اتحاد الذات وتعدد الأوصاف ، ودخول الواو للدلالة على استقلال الصفات وكمالها في موصوفها ، وهذا يدفع إلى التوكيد ورد إنكار المنكرين ، وهو أبلغ من جهة إفادة الكمال والمغايرة الحقيقية بخلاف إيهام المغايرة في التجريد . ولذا يقول ابن القيم عن الواو الواقعة بين الصفات إنها « تقتضي تحقيق الوصف المتقدم وتقريره يكون في الكلام متضمنًا لنوع من التأكيد من مزيد التقرير »[2] .

---

(١) حاشية الشهاب ٦/٣٣٣ .

(٢) بدائع الفوائد ١/١٩١ .